مشاركة إيران في المؤتمر بين الرفض والضرورة ... والأمم المتحدة تخصص 542 مليون لإغاثة اللاجئين في العراق

الأزمة السورية : واشنطن ولندن تلوحان للمعارضة بالعصا .. من أجل «جنيف2»

عواصم - «وكالات»: هددت واشنطن ولندن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بإعادة النظر في دعمهما له إذا لم يشارك في مؤتمر جنيف2، في حين حدد أكراد سوريا أسماء ممثليهم ضمن الائتلاف المعارض للمشاركة بالمؤتمر. في وقت لا تزال فيه المواقف غير واضحة حيال مشاركة ايران فيه.

فقد كشف مسؤول بالائتلاف السوري المعارض أن بريطانيا والولايات المتحدة هددتا بأنهما ستعيدان النظر في تقديم الدعم له، ما لم يشارك في مؤتمر جنيف2.

ونسبت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» وصحيفة غارديان إلى المسؤول -الذي طلب عدم الكشف عن هويته- قوله إن لندن وواشنطن تصران على ذهاب الائتلاف السوري المعارض إلى سويسرا للمشاركة في محادثات جنيف2 الأسبوع المقبل.

وأضاف المسؤول «طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا منا الذهاب إلى جنيف، وأوضحتا بأنهما لن تستمرا في تقديم الدعم لنا كما تفعلان الآن، وأننا سنفقد مصداقيتنا مع المجتمع الدولي إذا لم نشارك في المؤتمر».

وقال أيضا «إن البديل الوحيد المتبقي في سوريا سيكون حكومة «الرئيس بشار» الأسد أو المتطرفين من دون المعارضة المعتدلة» متسائلا «مع من ستتعامل الولايات المتحدة وبريطانيا إذا لم تتعاملا معنا، مع نظام وحشي استخدام الأسلحة الكيميائية أم مع تنظيم القاعدة؟».

وأضاف أن داعمين آخرين للائتلاف السوري المعارض لم يمارسوا مثل هذه الضغوط «وطلبت منا فرنسا الذهاب إلى جنيف2، غير أنها أكدت بأنها ستقف معنا مهما كان قرارنا بشأن المشاركة في المؤتمر، في حين إتخذت السعودية وتركيا موقفا مشابها».

وأشار المسؤول في الائتلاف السوري المعارض إلى أن السعوديين والأتراك «أبلغونا بأنهم يفضلون أن نذهب إلى جنيف ولن يتخلوا عنا في حال لم نفعل».

في هذه الأثناء، قال مصدر في الائتلاف السوري المعارض إن وفدا من أكراد سوريا سيشارك في مؤتمر جنيف2 ضمن الائتلاف المعارض، ويتألف من كاميران حاج عبدو «طبيب مقيم بألمانيا» عضو المجلس الوطني الكردي عن حزب يكيتي، وكذلك محمد عبدو كدو العضو أيضا بالمجلس بصفته مستقلا.

وأشار المصدر لوكالة الأنباء الألمانية إلى أن الوفد الكردي سيكون برئاسة عبد الحكيم بشار «أحد نواب رئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد الجربا».

وتعتبر هذه المرة الأولى التي يكشف فيها أحد تشكيلات المعارضة السورية عن أسماء وفده المشارك بمؤتمر جنيف2 المرتقب في 22 الشهر الجاري بمدينة مونترو السويسرية قرب جنيف.

وكان وزيرا الخارجية الأمريكي جون كيري والروسي سيرغي لافروف دعيا إلى وقف لإطلاق النار بسوريا يبدأ من حلب، وأوضحا أن إنهاء الصراع يجب أن يكون سلميا، وقالا إن جنيف2 يجب أن يخصص لتطبيق مقررات جنيف1. اما دمشق فاعتبرت أن أي شرط مسبق لجنيف2 سيؤدي إلى «فشله».

وبخصوص إيران، قال الوزير الأمريكي إنه لا يوجد موقف مبدئي من مشاركة إيران، وإنما موقف منطقي وعملي، وأضاف «إذا ساهمت إيران في العمل لحل الأزمة فسنرحب بها».

امّا لافروف، فقال إن جنيف2 يجب أن يخصص لتطبيق مقررات إعلان جنيف1، ومنها وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وإيصال المعونات. وأضاف بالمؤتمر الصحافي مع كيري والإبراهيمي أنه يجب إشراك إيران والسعودية في جنيف2.

وفي بغداد، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنه لا يمانع في دعوة إيران لجنيف2، لكنه قال إنه لا يوجد اتفاق بين الدول الراعية لهذا المؤتمر على ذلك، خاصة الولايات المتحدة وروسيا.

من جهتها، اعتبرت دمشق أن أي شرط مسبق لجنيف 2 سيؤدي إلى «فشل» المؤتمر المخصص للسعي إلى حل الأزمة والمقرر عقده الأسبوع المقبل، وذلك في تصريحات لمصدر بالخارجية نقلتها وكالة الأنباء الرسمية «سانا».

من جانبها دعت الحكومة العراقية امس إلى إشراك إيران في مؤتمر «جنيف 2» حول الازمة السورية في الوقت الذي رفضت فيه طهران وضع شروط لمشاركتها في المؤتمر.

وقال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الايراني محمد جواد ظريف عقد في بغداد امس «موقفنا في العراق يدعم ويؤيد حضور كل الدول والاطراف المعنية بهذه الأزمة بما فيها إيران» مضيفا ان مشاركة الجميع والاستناد الى مقررات «جنيف 1» هو السبيل الافضل لنجاح المؤتمر.

وأكد أهمية مشاركة كافة الاطراف في المؤتمر بدلا من تجاهل أي من الاطراف معربا ان أمله أن يخرج المؤتمر بتسوية سياسية مقبولة تخدم السوريين وتنهي الازمة هناك.

بدوره كشف ظريف عن وجود ضغوط من قبل جهات لم يسمها لوضع شروط على مشاركة إيران مؤكدا ان بلاده لن تقبل بأي شرط مهما كان للمشاركة في «جنيف 2».

وجدد التأكيد على ان الشعب السوري هو من يقرر مصيره بدون أي ضغوط خارجية معربا عن أمله أن يتوصل المؤتمر بمشاركة العراق وبقية الدول الى نتائج مقبولة لحل الازمة في سوريا.

وعلي صعيد ذا صلة أعلن بان كي مون امس تخصيص المنظمة الدولية مبلغ 542 مليون دولار لإغاثة اللاجئين السوريين في العراق.

وقال كي مون في مؤتمر صحافي عقده في أربيل امس إن «الامم المتحدة قررت تخصيص مبلغ 542 مليون دولار لإغاثة اللاجئين السوريين في العراق» مؤكدا اعتزامه التوجه الى دولة الكويت اليوم لبحث شؤون اللاجئين وترتيبات مؤتمر «جنيف 2» حول سوريا.

وفي هذا السياق أكد السكرتير العام أهمية مساعدة اللاجئين السوريين وتقديم الدعم اللازم لهم في مجالات الحياة المختلفة كتأمين المعيشة والدراسة للاطفال معربا عن قلقه عليهم في ظل موجة البرد والامطار التي يشهدها الاقليم حاليا.

وأشاد سكرتير عام الأمم المتحدة خلال المؤتمر الصحافي بالخطوات التي يبذلها الاقليم لمساعدة اللاجئين السوريين معربا عن شكره للمسؤولين الكرد على دعمهم لهؤلاء اللاجئين واعانتهم.

جون كيري ونظيره البريطاني

تتمات

«الداو» في عهدة

في الاطلاع لدى الوزارات والجهات ذات العلاقة ، على كل ما يراه لازما من مستندات أو أوراق خاصة بهذه الصفقة، مع التزام الحكومة التام بتسهيل مهمة ديوان المحاسبة بشأن ذلك وتسخير الإمكانات كافه له لإعداد التقرير والدراسة المطلوبة».

ودعت ديوان المحاسبة إلى «الاسترشاد والاستئناس بتقريري لجنتي مجلس الوزراء وإدارة الفتوى والتشريع اللتين سبق لهم بحث هذا الموضوع ، واللتان كانت اولاهما برئاسة السيد عدنان شهاب الدين ، وثانيتهما برئاسة المستشار صلاح المسعد دون ان يكون رأي هاتين اللجنتين أو احداهما ملزما له».

وشددت على وجوب اتباع ديوان المحاسبة للقواعد والضوابط المنصوص عليها في القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة ، وبما يتفق مع طبيعة البحث والدراسة المطلوبة ، داعية الديوان الى الالتزام بإعداد هذا التقرير في موعد أقصاه شهر من تاريخ تكليفه بهذه المهمة.

واشارت التوصية الى أن يلتزم الديوان بتزويد وزير النفط بنسخة من التقرير ، ليتسنى له اتخاذ اللازم قانونا نحو إحالة الموضوع لجهات التحقيق الجنائي أو التأديبي حسب الأحوال تجاه المخطئين ، وأن يلتزم ديوان المحاسبة كذلك بتزويد رئيس مجلس الأمة بنسخة من هذا التقرير فور إعداده ، ليتولى بدوره إحالة الأمر إلى لجنة حماية المال العام بمجلس الأمة ، لاتخاذ ما تراه مناسبا حيال هذا الموضوع.

من جهته أكد وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير تأييده والحكومة توصية مجلس الأمة في تكليف ديوان المحاسبة اعداد دراسة وتقرير مفصل حول تداعيات صفقة «كي - داو».

وأضاف ان ديوان المحاسبة عندما يحدد أسماء بعض المسؤولين «المتسببين» او صفاتهم «ستتفاعل الحكومة مع هذا الموضوع بكل تأكيد وما يؤخرنا اليوم في توجيه البلاغات «للنيابة العامة» هو تحديد الأسماء من قبل لجان التحقيق».

وأشار إلى أن الحكومة سبق ان أحالت الكثير من القياديين والوزراء ، وحتى سمو رئيس مجلس الوزراء إلى محكمة الوزراء ، مبينا أن الحكومة لن تتردد في كشف كل الحقائق وتحديد المسؤولين ، واتخاذ ما هو مناسب في شأنهم حتى «يطوى هذا الملف طيا صحيحا في تحديد من تقع عليه المسؤولية».

وذكر ان ما أبداه النواب من ملاحظات وآراء ومقترحات سيكون محل تقدير واهتمام ، «وتم تدوينها وسائلها إلى لجنة التحقيق الحكومية المكلفة برئاسة الدكتور عدنان شهاب الدين لتصل إلى الحقيقة حولها».

وقال العمير ان صفقة «كي داو» شكلت مثال صارخ لهدر المال العام ، مؤكدا تعاونه مع المجلس ولجنة التحقيق البرلمانية للوصول الى الحقيقة ومحاسبة من تسبب بهدر المال العام وإحالته إلى النيابة العامة.

واضاف الوزير العمير في بيان ادلى به خلال جلسة مجلس الأمة الخاصة بمناقشة صفقة «كي داو» واستيضاح سياسة الحكومة بشأنها ، ان الحكومة كانت تأمل بعقد هذه الجلسة بعد الانتهاء من لجان التحقيق سواء اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عدنان شهاب الدين «والتي أوشكت ان تنتهي من عملها أو لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية التي عقدت عدة اجتماعات وتسعى لاعداد تقريرها ورفعه الى مجلس الأمة».

وشدد على أنه يشارك المجلس الحرص على جلي الحقائق ومعرفة المتسبب واتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بحفظ الأموال العامة والبقاء على حرمتها. وقال انه بعد إلغاء الاتفاقية مع شركة داو كيميكال توجهت الشركة للتحكيم والمطالبة بالتعويض الذي يتحمله أي طرف يمتنع عن تنفيذ العقد والذي تم وضع سقف له ببنود العقد ويبلغ في حده الأقصى 5ر2 مليار دولار وذلك بناء على الأضرار الفعلية والمدعمة بالمستندات التي يتكبدها الطرف المتضرر من عدم تنفيذ العقد وتقدره هيئة التحكيم.

ولفت إلى أن الصفقة كانت صفقة تجارية دولية وليست عقد مقاولة في دولة الكويت وتخرج عن نطاق قرار مجلس الوزراء رقم 11 لسنة 1988 موضحا أن المعمول به تجاريا ودوليا هو أن ينص في عقود الاستحواذ على قانون محايد بين الطرفين وعليه تم اختيار القانون الانجليزي والتحكيم الدولي.

وشدد الوزير العمير على أهمية التروي وعدم الاستعجال في تقديم بلاغات غير مكتملة الى النيابة العامة حتى انتهاء تقارير لجنتي التحقيق الوزارية والبرلمانية مضيفا ان «من توجه إليه الإدانة في التحقيق سنحيله إلى النيابة العامة».

وردا على طلب نيابي «بإعادة القياديين الذين تصدوا لقضية الداو إلى أماكن عملهم السابقة وإنصافهم حيث وقع عليهم الظلم» ، أكد الوزير رفضه فصل أي انسان من عمله ظلما ، موضحا أن هناك من لجأ الى القضاء «ولا نملك في هذه المرحلة إلا أن ننتظر أن يفصل القضاء في موضوعهم وسننصف كل مظلوم» في قضية الداو.

وجدد التأكيد على ان الحكومة لم تستعجل في دفع غرامة العقد إنما دفعتها بعد عام من صدور حكم هيئة التحكيم ، إلا «أننا وصلنا الى مرحلة لا يمكننا تجاوزها أو أن نتأخر في الدفع ، حيث هددت الداو بتجميد أصول وممتلكات الشركة في الخارج في أمريكا وفرنسا وغيرها وضغطت بزعم أن الكويت لا تلتزم بالأحكام الدولية».

وناشد الوزير العمير النواب الذين يمتلكون معلومات خاصة حول الصفقة وتفيد القضية أن يزودوه بها للوصول الى الحقيقة ومحاسبة المتسبب.

من جانبه دعا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك من يملك من النواب دلائل أو معلومات بشأن قضايا الفساد والتعدي على المال العام ، الى تقديمها إلى النيابة العامة ، مؤكدا أن الحكومة جادة في كشف الحقائق بما يتعلق بقضية الداو ، من خلال تشكيلها لجنتي تحقيق حكوميتين بعد أول أسبوع من حكم هيئة التحكيم.

بدوره قال النائب جمال العمر بصفته رئيس لجنة حماية الأموال العامة إن اللجنة ، كلجنة تحقيق في صفقة الداو ، طلبت الاستعانة بمكتب تحريات دولي لمتابعة الموضوع واستكمال الحقائق ، كون القضية لها تداعيات خارج نطاق دولة الكويت.

وأضاف ان اللجنة طلبت أيضا من مكتب المجلس الطلب من ديوان المحاسبة ، وتكليفهم اعداد تقرير حول سلامة الجدوى الاقتصادية عن صفقة العقد المبرم مع الداو ، مؤكدا أن لجنة حماية الاموال العامة ستنجز تقريرها وتكشف به الحقائق كاملة، آخذة بما تم تناوله خلال الجلسة من ملاحظات ومقترحات بشأن القضية.

وأعرب النائب سعدون العتيبي عن ثقته في أن وزير النفط د.علي العمير «سيكشف حقيقة صفقة الداو ، مشيرا إلى أن «الوكيل المساعد علي الهاجري رفض بشدة الصفقة ، وقال ان المصانع سوف تغلق وهي متهالكة فكانت المكافأة للهاجري هي اقالته من منصبه».

ولفت النائب فيصل الدويسان نظر الوزير العمير بقوله : «اذا اردت الوصول للحق والحقيقة فكلف مكتبا دوليا للتحريات لتتبع كيف دفعت الغرامة ومن المستفيد من العمولات ، ولماذا لم يقدم الملف كاملا الى النائب العام للتحقيق فيه؟».

من جهتها أوضحت النائبة صفاء الهاشم أن المتورطين في قضية الداو وزراء وقياديون وبعضهم حاليون في مناصب، وطالب الوزير علي العمير بأن يتحرك لحماية المال العام».

وشدد النائب علي الراشد على أن «قضية الداو هي سرقة العصر فهي تدور حولها الكثير من الشبهات».

وقال : «كان هناك فريقان مارسا ضغوطا سياسية أحدهما لتمريرها والآخر لالغائها ، ورئيس الوزراء في ذاك الوقت كان مهددا بالاستجواب اذا مضى في الصفقة او اذا الغاها ، ولابد من محاسبة المتسبب في الغرامة ، والامر الخطير ان هناك من فرح بهذا الحكم لان هناك عمولات تدفع».

وزاد: «نسمع ان العمولة وصلت الى 30 في المئة ونحن بانتظار لمن دفع الكوميشن ، ولماذا الهرولة في الدفع ، وهل سوف تتخذ الحكومة اجراءات ام تحيل الملف للنيابة بدون اسماء متهمين ؟».

وأكدالنائب عادل الجار الله أننا :» نرتجي من وزير النفط علي العمير عملا كبيرا في قضية الداو، فهي قضية كبيرة جدا ولا تجد منتدي في الكويت الا ويقول فلوس الكويت راحت».

وزاد: «قضية التنفيع فيها كانت مبيتة او متوجه لها ،وهي سرقة الونش مثلما يقول اخواننا المصريون»

واشار الى أن «في لجنة التحقيق الوزارية طرفا مستشارا عند اكبر قيادي في النفط في ذلك الوقت ، اضافه الي رئيس اللجنة واعتقد ان هناك ظروفا شخصية تؤدي الى بطء الانتاج واطراف تؤخر العمل ، واصبح المتعارف في الكويت اذا اردت ان تكبت شيئا اعمل له لجنة».

دول العالم

كاثرين اشتون بدور الكويت في دعم الشعب السوري عبر مساعدات الانسانية واستضافتها للمؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا اليوم.

وقالت ان الكويت تلعب دورا محوريا في دعمها للشعب السوري مؤكدة تواجد الاتحاد الاوروبي واستعداده للعب «أقوى دور ممكن دعما للشعب السوري خصوصا في ظل الاوضاع الحالية الصعبة التي يعيشها في فصل الشتاء داخل سوريا وخارجها».

بدوره أعلن سكرتير عام الأمم المتحدة بان كي مون أمس تخصيص المنظمة الدولية مبلغ 542 مليون دولار لإغاثة اللاجئين السوريين في العراق.

وأكد السكرتير العام أمس أهمية مساعدة اللاجئين السوريين وتقديم الدعم اللازم لهم في مجالات الحياة المختلفة كتأمين المعيشة والدراسة للاطفال معربا عن قلقه عليهم في ظل موجة البرد والامطار التي يشهدها الاقليم حاليا.

وجدد الدعوة للدول الأعضاء إلى تقديم التمويل والمساعدة للبلدان المستضيفة للاجئين السوريين اليوم في الكويت للمساهمة في تخفيف معاناة السوريين.

وقال المعتوق ان الهيئة الخيرية تعتزم انشاء مدينة سكنية للاجئين السوريين تضم 2000 بيت مزودة بخدمات تعليمية وطبية وذلك بتوجيهات كريمة من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح .

وأفاد بأن المدينة الجديدة تماثل «قرية الكويت النموذجية» التي أقامتها الهيئة الخيرية في منطقة كيليس التركية وضمت الف بيت وقرية مماثلة في مخيم الزعتري ضمت أيضا الف بيت مبينا انه مع كل قرية أنشأت الهيئة عددا من المدارس والمساجد والمراكز الطبية.

من جانبه توقع الأمين العام المساعد للشؤون الانسانية في منظمة التعاون الإسلامي عطا المنان البخيت في كلمة القاها في المؤتمر ان يكون هناك نحو 16 مليون سوري داخل سوريا بحاجة للدعم الإنساني في نهاية العام الحالي مضيفا ان المؤتمر السابق كان ناجحا بكل المقاييس حيث قدمت المنظمات الانسانية اكبر قدر من المعونات للشعب السوري الذي يواجه اليوم تحديا اكبر.

وأشاد السفير الصيني لدى الكويت تسوي جيان تشون بمبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح استضافة المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا المقرر عقده هنا غدا بحضور عالمي كبير.

وأعرب السفير الصيني في تصريح لـ «كونا» أمس عن اعتقاده أن سمو أمير البلاد والشعب الكويتي يدللان بهذه المبادرة على حرصهما على مساعدة الشعب السوري من جراء المعاناة التي يمر بها.

وأشاد مساعد السكرتير العام للامم المتحدة والمنسق الاقليمي للازمة السورية نايجل فيشر امس بالدور الرائد الدولة الكويت في العمل الانساني في سوريا وجميع انحاء العالم .

واعتبر فيشر ردا على سؤال لـ «كونا» اثر اختتام مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية المانحة للشعب السوري النداء الذي دعا فيه سمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح الجميع في الكويت الى المساهمة في اغاثة الشعب السوري بادرة «طيبة» تضاف الى سجل سمو امير البلاد في العمل الانساني ولسجل الكويت التي تعتبر من اكبر الدولة المانحة للشعب السوري، وقال ان احتياجات الشعب السوري تتزايد بشكل كبير يوما بعد آخر في ضوء استمرار الازمة السورية وتدهور الوضع وارتفاع اعداد اللاجئين معربا عن الامل في ان يكون المؤتمر بمثابة التحدي لجميع الحكومات لمساعدة الشعب السوري بكل سخاء.

وقال ان المؤتمر يسعى الى جمع نحو ستة مليارات دولار امريكي الا انه اعتبر هذا الهدف «صعبا» متمنيا ان يتمكن المؤتمر من جمع ملياري دولار على الاقل لدعم اللاجئين السوريين خلال الفترة المقبلة.

من جانبه قال وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح ان استضافة الكويت للمؤتمر «شرف لنا ويأتي من أجل رفع معاناة السوريين في داخل سوريا وخارجها خصوصا في دول الجوار السوري التي تستقبلهم».

وفي باريس رحبت مجموعة اصدقاء سوريا التي اجتمعت امس في بيانها الختامي بمبادرة دولة الكويت لاستضافة المؤتمر الدولي الثاني للمانحين.

وثمنت المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية رنا صيداني الليلة قبل الماضية دور الكويت وجهود سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد في استضافة مؤتمر المانحين الدولي الثاني.

وكشفت صيداني في تصريح لـ «كونا» عن ان المنظمة تخطط هذا العام لجمع 178 مليون دولار أمريكي لصرفها على حملات التلقيح ضد شلل الاطفال لمليوني طفل تقريبا خلال الاشهر الاربعة المقبلة.

بدورها أكدت سويسرا أمس أن الكويت تقدم من خلال استضافة المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا مثالا متميزا على تفهم حجم الازمة الانسانية السورية.

وزير النفط

صالح عاشور: إذا كانت «الفتوى والتشريع» وافقت على صيغة العقد فيجب ان يحاكم من وافق وعلينا ان نعرف من أعطي الأذن بالدفع، وليس هناك خيار آخر أمامنا إلا ان نعرف الحقيقة او نعرفها من خلال المنصة.

الوزير علي العمير للنائب صالح عاشور: الحقيقة قلناها عندما كنا نوابا وسنقولها ان شاء الله من هذه المنصة ومن المنصة التي تقصدها.

عاشور للعمير : لولا انك وزير النفط لكان من الممكن الا تعقد هذه الجلسة وعندما تكون فوق المنصة وتتكلم بهذا الوضوح فهذه هي الثقة التي نتمناها.

الوزير العمير: نحن نتساءل عمن ابرم الصفقة ومن الغاها ايضا، واذا ثبت بالاسم ادانة اي فرد لن نتوانى في تقديمه للنيابة والجهات القضائية ويدي بيدك اخ ابو مهدي اذا لديكم طلب باحالة القضية للتحقيق في ديوان المحاسبة.

العبدالله: لا تستر

نتيجة الغاء الصفقة، ودعا العبدالله كل من لديه دليل بأن يظهره «لنتشارك في تقديمه الى نيابة الاموال العامة او النيابة العامة لتأخذ العدالة مجراها».

وقال الشيخ محمد العبدالله «ان الحكومة لن تقوم بالتغطية والتستر على اي شخص تسول له نفسه التعدي على المال العام وهذا مبدأ اتمنى اعتماده في مجلس الامة كما في الحكومة».

وقال الشيخ محمد العبدالله «اتينا بفريق تفاوضي لمتابعة سير قضية الاستئناف على قرار التحكيم» مضيفا ان اجهزة الدولة المختلفة قامت بالطعن امام اكثر من لجنة تحكيم في محاولة لتفادي تسديد الغرامة.

وبين ان الكثير من الاراء القانونية من عدة افراد ومستشارين «انهالت على الحكومة واطلعنا عليها واحلناها الى المستشار القانوني الاجنبي الذي يترافع في قضية الاستئناف بالتعاون مع شركة صناعة الكيماويات البترولية» مشيرا الى انه «اتخذ قرار بالطعن امام اللجنة العليا للاستئناف في بريطانيا وللاسف لم يكن للكويت نصيب في التوفيق بهذا الطعن».

التجارة تنفي

واضاف ان الوزارة سبق ان «احالت عددا من تراخيص الشركات الى جهات التحقيق لإجراء مقتضى القانون فيها».

واكد استعداد الوزارة لاستقبال الشكاوى المقدمة في هذا الشأن لمعالجة اوجه الخلل ضمن الإطار الذي رسمه القانون تحقيقا للصالح العام.

واعرب عن امله بأن تقوم وسائل الاعلام المختلفة كافة بتزويد الوزارة بأية معلومات او مستندات بشأن اي مخالفة حول الموضوع المثار وغيره من الموضوعات التي يرى فيها اي اخلال بالقوانين والقرارات المعمول بها.

وشدد على اهمية دور الصحافة والاعلام في كشف المخالفين للقانون والعمل على خلق بيئة تكتنفها الشفافية واكتساب المجتمع المثل العليا من اجل الارتقاء بالوطن من جميع الجوانب ومنها ذات العلاقة بالانشطة التجارية والاقتصادية والصناعية معربا عن استعداد الوزارة لمد يد التعاون للجميع لتحقيق المصلحة العامة.

الجسار: الربط

مما يؤدي الى توفير المياه للشبكات الوطنية في حال توقف محطات التحلية عن العمل.

واوضح الجسار في كلمته في افتتاح اجتماع استثنائي لوكلاء وزارات الكهرباء بدول مجلس التعاون أمس ان الاجتماع يأتي تنفيذا لتوجيهات اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بشأن مشروع الربط المائي بين الدول الشقيقة.

واضاف ان الاجتماع يعقد في توقيت بالغ الاهمية حيث اصبح موضوع الماء وندرته يلقي بظلاله على بقاع العالم كافة ودول مجلس التعاون على وجه الخصوص مضيفا ان العديد من العلماء والهيئات الدولية المختصة يرون ان ندرة المياه ستكون من اكبر المشكلات التي تواجه البشريه في هذا القرن.

وقال ان اعتماد دول مجلس التعاون على مياه الخليج العربي كمصدر وحيد لمحطات التحلية يكتنفه العديد من المخاطر مبينا ان هذا المصدر الحيوي قد يتعرض لحادث تلوث طارئ مما سيؤدي الى تعطل العديد من محطات التحلية والى نقص شديد في المياه المستهلكة وهو ما يؤثر على الأمن المائي للدول الأعضاء.

واوضح الجسار ان لمشروع الربط المائي اهدافا رئيسية بينها ضمان استمرار الشبكات الوطنية لتوزيع المياه في حالات الطوارئ عن طريق إيصالها ببعض بالاضافة الى تأمين احتياطي مائي استراتيجي وتنويع مصادر المياه العذبة وتخفيض القدرة المركبة في محطات التحلية بكل بلد.

5 قتلى

تحظى البلاد برئيس منتخب ومجلس تشريعي منتخب أيضاً.

وأضاف منصور أنه «لابد أن يثبت الشعب للإرهاب الأسود أنه لا يخشى شيئاً، وأنه مصمم على النزول دائماً».

أما الفريق أول عبدالفتاح السيسي، وزير الدفاع، فقام صباح أمس بجولة شملت بعض لجان التصويت وذلك للاطلاع على الإجراءات الأمنية المصاحبة لتأمين عمليات الاقتراع، في ظل التهديدات المستمرة من جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم بإفشال الاستفتاء.

وجرى الاستفتاء في 27 محافظة تضم أكثر من 50 مليون مواطن مسجلين في جداول الانتخابات تتقدمهم القاهرة بستة ملايين مشارك.

ويعمل نحو 160 الف ضابط وجندي من القوات المسلحة و300 الف من الشرطة على تأمين عملية الاستفتاء.

ورغم ذلك فقد شهد الاستفتاء حوادث عدة تسببت في إغلاق مراكز الاقتراع بمنطقة الجيزة بسبب تبادل إطلاق النار بين الشرطة وأنصار الإخوان، أعلنت على إثرها جماعة الإخوان مقتل خمسة من أنصارها.

وفي سياق آخر حذرت حركة «إخوان بلا عنف» من الانجراف وراء الإشاعات التي يطلقها قيادات جماعة الإخوان، وهي وجود قنابل في بعض لجان التصويت على الدستور، وشددت على وجود مخطط للعمل على منع الناخبين من التصويت من قبل هؤلاء القيادات، ويأتي ذلك في ظل كشف مصدر أمني بمديرية أمن الجيزة عن ضبط شخص في أحد المواقع بالجيزة وبحوزته ثلاث عبوات ناسفة.

وفي السياق ذاته، تمكنت أجهزة البحث الجنائي بمديرية أمن الفيوم بالتنسيق مع الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوي من ضبط أحد عناصر تنظيم الإخوان المحظور، الهارب أسامة يحيى عبدالواحد يحيى وعضو مجلس شعب سابق عن حزب الحرية والعدالة، من جهة أخرى، تصدت قوات الأمن بالدقهلية جامعة المنصورة لتصرفات قام بها طلاب جماعة الإخوان، الذين أطلقوا الألعاب النارية والخرطوش على قوات الأمن، وقيامهم باقتحام مبنى كلية الطب وإثارة الفوضى والشغب داخل الحرم الجامعي، إذ قامت الأجهزة الأمنية بالدخول إلى الحرم الجامعي وأطلقت القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين منهم.

من جهة أخرى، تصدت قوات الأمن لمحاولة العشرات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، الذين حاولوا الاعتصام داخل ميدان التحرير، وأوضح مصدر أمني أن ما يقرب من 70 إخوانياً دخلوا التحرير فرادى، في محاولة للاعتصام داخل الميدان وهم يرفعون شعارات «رابعة»، ورددوا هتافات مناهضة للقوات المسلحة والشرطة، وأخرى تدعو لمقاطعة الاستفتاء على الدستور.

وأضاف المصدر أن قوات الأمن ألقت القبض على عشرة من المتظاهرين، وجار التحقيق معهم.

العراق يدعو

وجدد التأكيد على ان الشعب السوري هو من يقرر مصيره بدون أي ضغوط خارجية معربا عن أمله أن يتوصل المؤتمر بمشاركة العراق وبقية الدول الى نتائج مقبولة لحل الازمة في سوريا.

صواريخ سورية

في عرسال من جراء الاشتباكات الدائرة داخل الاراضي السورية.

وأضافت ان اربع قذائف مدفعية سقطت ايضا على اراض في البلدة نفسها من دون تسجيل اصابات.

من جانبه، أعرب السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون أمس عن أمله ان يكون مؤتمر «جنيف - 2» عاملا مساعدا لعودة اللاجئين الى بلادهم.

وذكر مصدر في رئاسة الاقليم لـ«كونا» أن كي مون ثمن خلال لقائه برئيس اقليم كردستان العراق مسعود البارزاني اليوم جهود حكومة الاقليم لايواء اللاجئين وتقديم الخدمات الضرورية لهم معربا عن شكره وتقديره لحكومة الاقليم لقيامها ببناء العديد من المخيمات لايواء اللاجئين والتزامات حكومة الاقليم بالمعايير الدولية في مجال استقبال اللاجئين.

من جهة أخرى، قالت متحدثة باسم برنامج الاغذية العالمي التابع للامم المتحدة ان البرنامج نقل أطعمة لعدد قياسي بلغ 3.8 ملايين شخص في سوريا في ديسمبر كانون الاول لكن مازال من الصعب الوصول الى مدنيين في المحافظات الشرقية والبلدات المحاصرة قرب العاصمة.

ميدانيا، وجهت الجبهة الاسلامية السورية المقاتلة إنذارا لتنظيم دولة الاسلام في العراق والشام «داعش» لوقف انتهاكاته وإخراج المعتقلين وتسليم أسلحته مع انتهاء المهلة الممنوحة له مساء اليوم «أمس».

وذكر المرصد السوري لحقوق الانسان في بيان ان الجبهة توعدت تنظيم «داعش» في حال عدم استجابته بانها ستتعامل مع وجوده وتصرفاته على ما قام به من «انتهاك حرمات القرى والبلدات والاماكن المنتشرة فيها وقتل وخطف المقاتلين من كافة الكتائب والالوية والفرق وكأنها تقاتل باسم النظام وأعوانه».

في سياق متصل فجر انتحاري نفسه بسيارة مفخخة استهدف بها حاجزا لمسلحي الجبهة الاسلامية في بلدة رام حمدان شمال أدلب ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى.

المرزوقي في ذكرى

حالة غموض بشأن البرنامج الزمني لتبني الدستور الجديد الذي كان مقررا إنهاؤه في هذا اليوم الرمزي، وحضر الرئيس المنصف المرزوقي ورئيس الوزراء المستقيل علي العريض ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر ورئيس الوزراء المكلف مهدي جمعة مراسم رفع العلم في ساحة القصبة بتونس العاصمة حيث مقر الحكومة، يرافقهم مسؤولون سياسيون وعسكريون.